"فبعد ثبوت كون الحال بهذه الصورة لمّا أردنا شرح وتدقيق سبب طلب بعض الأقوام بقاء هذا الحال عليهم وبقاءهم فيه وجدنا لمحروميتهم من الفضائل الانسانية والخصائل المدنية بعض الأسباب:

"أحدها الزى ، هو الأول وعليه يعوّل ، ان هؤلاء الأقوام الباقين على هذا الحال قد غفلوا عن أحوال العالم والأمم فلجهلهم بذلك اتباعا لقاعدة هكذا وجدنا آباءنا ، يرومون أن يبقون (يبقوا) على حالهم بل على حالة هي عين حالة ميلادهم ويعيشون على هذه الحالة .

"وثانيها أن القبائل والعشائر مدار ثروتهم الحيوانات وبالخاصة قسم الجمال ولصعوبة ادارة الحيوانات والجمال في حالة المدنية لا يفارقون فلاة يجدون مرعى لها فيها فيتبعوه (فيتبعونه) فمجبوريتهم على هذا الحال والاتباع للقاعدة المذكورة قد صار سببا لهذه الحالة البدوية .

"وثالثها أن الأقوام المذكورين كالحيوانات الوحشية قد تلذذوا على ما تعودوا عليه من نهب وغارة أموال أبناء نوعهم وقتلهم فصار ذلك أيضا سببا لتوحشهم وبقائهم في حالة البدوية .

"وكما لا يخفى أن الأول من هذه الأسباب هو الغفلة والجهالة الزىّ كل منهما بالنظر الى نظر من هو في الدنيا من جميع المخلوقات قبيح ومردود . والثاني عبارة عن تبعية الحيوانات الذى هو خلاف ما خلق الانسان عليه ، لأن البارى عز وجل قد خلق الانسان على أن يكون من أشرف المخلوقات وجعل كل متنفس من المخلوقات تابعا له ، ومن كان في حالة البدوية قد اعتاد على عكس ذلك ، فبعد أن كان متبوعا صار تابعا ، والحق أن هذا الحال مما يوجب النقيصة لشأن خاصة الانسانية ، وعلى هذا فان خضنا في بحث أضرار بعض هذه القبائل لبعضها نراه أمرا لا يحاذيه في الصعوبة شيء ، لأن الانسان مأمور مأمور بحماية أبناء نوعه وحسن المعاملة معهم وليس بمأمور على عكسه بل لم يرى (لم ير) بتجويز ذلك في جميع الأديان لا سيما ان ذلك مخالف للشريعة المحمدية .

"فبعد أن ثبت أن ذلك خلاف ما أمر به وأنه لم يرى (ير) جوازه في سائر الأديان وأنه ممنوع بالشريعة المحمدية المتبوعة لكل ذى فطرة ذكية يظهر أن اضرار الخلق ونهب أموالهم وغصب مواشيهم يخالف الانسانية والاسلامية وهل يوافقها ؟ والمتجاسر على ما ذكرنا لا بد وأن يستحق العقوبات والمجازات . هذا كما نرى أن التعيش في